

Distr.: General
27 February 2002
Arabic
Original: English



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة
التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الثالثة

٢٥ آذار/مارس - ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في ورقة الرئيس التي أُحيلت من الدورة
الثانية للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، إلى جانب
إسهامات أخرى مناسبة في العملية التحضيرية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اجتماع جهات التنسيق الوطنية بشأن تحسين
مستوى التقارير الوطنية التي ستقدم مستقبلاً إلى لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة
التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في نيويورك في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير
٢٠٠٢ (انظر المرفق).

* A/CONF.199/PC/1

المرفق

تقرير عن اجتماع جهات التنسيق الوطنية بشأن تحسين مستوى التقارير
الوطنية التي ستقدم مستقبلاً إلى لجنة التنمية المستدامة، المعقود في نيويورك في
١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢

أولاً - مقدمة

من ٣٣ بلدا أشارت إلى أن عملية تقديم التقارير أداة مفيدة
عموما لرصد التنفيذ على المستوى الوطني، ورفع الوعي
واستيعاب مفهوم التنمية المستدامة.

٤ - بدأ تقديم التقارير الوطنية بشأن تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ في عام ١٩٩٤ ومر بفترة تطور متواصل. وارتفع
في غضون ذلك عدد البلدان المقدمة للتقارير إلى اللجنة ليلعب
حاليا ١٣٧ بلدا. ونشرت لأول مرة من أجل استعراض
السنوات الخمس عام ١٩٩٧ الموجزات القطرية التي تقدم
عرضا عاما مختصرا لكل مسألة على حدة عن آخر المعلومات
المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني لجدول أعمال
القرن ٢١. ويجري حاليا إعداد السلسلة الثانية من الموجزات
القطرية كإسهامات في استعراض السنوات العشر في عام
٢٠٠٢، بالتوازي مع تقارير التقييم التكميلية الوطنية. ومنذ
إنشاء موقع المعلومات الوطنية على شبكة الإنترنت في عام
١٩٩٧، وبه أداة ربط مباشرة مع موقع الأمم المتحدة على
الإنترنت بشأن التنمية المستدامة ظل عدد الزيارات اليومية
للموقع مرتفعا وما زال في ازدياد ويبلغ متوسطه حاليا حوالي
٦٠٠ زيارة. وهناك أيضا تنوع متزايد في المستخدمين كما
هو واضح من الاستفسارات العديدة التي ترد إلى الأمانة.

٥ - قدمت أمانة اللجنة عرضاً عن عملية تقديم التقارير
الوطنية بما في ذلك قاعدة بيانات تفاعلية عن المعلومات
الوطنية بشأن التنمية المستدامة يجري وضعها حاليا. وعندما
تتكمّل قاعدة البيانات ستيسر لجهات التنسيق الوطنية إدخال
المعلومات مباشرة كبيانات، كما تيسر اتصال المستخدمين
واستفساراتهم من جميع أنحاء العالم، وتبادل المعلومات

١ - نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأمانة
الأمم المتحدة اجتماع جهات التنسيق الوطنية بشأن تحسين
مستوى التقارير الوطنية التي ستقدم مستقبلاً إلى لجنة التنمية
المستدامة المعقود في نيويورك في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير
٢٠٠٢ بدعم تمويلي سخي من حكومتي فنلندا والنرويج.
ودعي اثنان وخمسون بلدا حسب التمثيل الإقليمي
وما تتسم به تقاريرها الوطنية من طابع الاستمرارية، ومثل
في الاجتماع ستة وثلاثون بلدا^(١). وعُقد الاجتماع استجابة
للطلب الذي قدمته اللجنة في مقرها ٥/٧ بتقديم مقترحات
بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين مستوى التقارير الوطنية
والمبادئ التوجيهية المتعلقة بها كجزء من الأعمال التحضيرية
لمؤتمر القمة.

٢ - وتمثلت أهداف الاجتماع في (أ) تقييم الدروس
المستفادة وتبادل الخبرات في مجال تقديم التقارير الوطنية
خلال السنوات العشر الماضية وتحديد مواطن القوة والضعف
في إجراءات ونهج تقديم التقارير السابقة؛ (ب) النظر في
إيجاد سبل ووسائل لتحسين مستوى تقديم التقارير الوطنية
المقبلة إلى اللجنة، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ والأهداف المرتبطة به (أهداف التنمية في الألفية
ونتائج استعراض الخمس سنوات الذي عقد في عام ١٩٩٧)
وتيسير القيام بذلك؛ (ج) إعداد مقترحات لمؤتمر القمة؛
(د) تعزيز الربط الشبكي فيما بين جهات التنسيق الوطنية.

٣ - واستجابة للطلب الذي أرسلته أمانة اللجنة إلى جميع
جهات التنسيق البالغة ١٤٩ جهة، وردت آراء ومقترحات

للحكومات عامة، إلى تعذر مراعاة النهج التكاملية في إعداد التقارير.

١٠ - ولا تملك بعض البلدان النامية معدات/برامج حاسوب كافية، وإمكانيات وصولها للإنترنت محدودة للغاية وليس لها مواقع حكومية مستقرة على الإنترنت. وسيتعذر على تلك البلدان أن تستفيد من قواعد بيانات المعلومات الوطنية الموجودة على الشبكة الإلكترونية أو أن ترتبط شبكيا بواسطة الإنترنت مع جهات التنسيق الأخرى. وهناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة في ذلك الصدد.

١١ - وسُلط الضوء أيضا على جانب الذاكرة المؤسسية في إعداد التقارير الوطنية بوصفه عنصرا رئيسيا في عملية رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الوطني. وقد يضر تكرار تغيير المسؤولين الحكوميين بتساوق التقارير المقدمة، وبجودتها ما لم توجد آلية لنقل البيانات والمعرفة والخبرة المتراكمة.

١٢ - يتفاوت الزمن المطلوب لتنسيق عملية تقديم التقارير الوطنية، فحتاج بعض البلدان إلى ستة أو ثمانية أشهر لتنسيق العدد الكبير من المساهمات الواردة من الوكالات الحكومية المعنية بدلا من بضع أسابيع. وتحتاج بعض البلدان إلى ترجمة المبادئ التوجيهية إلى لغتها المحلية ثم ترجمة المساهمة الواردة إلى إحدى اللغات الرسمية المستخدمة في الموقع الشبكي للمعلومات الوطنية للأمم المتحدة وكل هذا يستغرق وقتا. ويعكس التأخير في تقديم التقارير هذه الظروف المتباينة. وتعاني نوعية التقارير أيضا من ضغط الوقت. ويتمثل أحد الحلول للمشكلة في أن تشرع الأمانة من جانبها في العملية برمتها في وقت أسبق من ذلك بكثير.

باء - تجهيز التقارير الوطنية للجنة

١٣ - ما زال هناك عدد من التحديات فمثلا سيحتاج التوقيت ونوع الأسئلة المطروحة في المبادئ التوجيهية

الوطنية وقيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/وشعبة التنمية المستدامة لتنسيق البيانات وإعداد التقارير لدورات اللجنة المقبلة.

ثانيا - الدروس المستفادة من تقديم التقارير السابقة

ألف - خبرة في مجال إعداد التقارير الوطنية

٦ - أفادت عملية تقديم التقارير في تعزيز التنسيق والحوار بين الوكالات الحكومية وفيما بينها وبين الفئات الرئيسية وبخاصة في البلدان النامية. وأصبح إعداد التقارير الوطنية منطلقا حسنا للتحضير للدورات السنوية للجنة في البلدان.

٧ - ومن ناحية أخرى تناقص تدريجيا الزخم أو الاهتمام السياسي من جانب بعض الحكومات بتقديم المعلومات وبما أن إعداد التقارير يستهلك وقتا، فقد استفسرت جهات التنسيق عن كيفية استخدام المعلومات الوطنية المقدمة، وعمّا إذا كان لها أثر على مداوات اللجنة. ولقد حان الوقت لتوضيح كيفية مساهمة عملية تقديم التقارير مباشرة في عمل اللجنة وفي عمل البلدان كمساهمة في صنع القرار الوطني.

٨ - ويلزم تعزيز قدرات وسلطات جهات التنسيق الوطنية والإقرار بدورها في تنسيق مساهمات الوكالات الحكومية ذات الصلة أو إبراز ذلك الدور وإدخال تلك المساهمات في التقارير الوطنية التي ستقدم؛ ويتمثل التحدي حاليا في كيفية مراعاة التقارير في عمليات التخطيط الوطنية أو في تقييم التنفيذ على الصعيد الوطني لجدول أعمال القرن ٢١ و/أو استراتيجيات التنمية المستدامة أو ما يماثل ذلك.

٩ - وأدى عدم فهم مفهوم التنمية المستدامة في بعض البلدان وبخاصة إدماج دعواتها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلا عن التوجهات القطاعية

القطاعية/والشاملة لعدة قطاعات. كما يمكن أيضا ترويج الإعلان عن التقارير الوطنية على نطاق أوسع.

ثالثا - مقترحات لاتخاذ إجراءات

١٧ - يمكن إلقاء الضوء على قصص النجاح والتحديات في التقارير المقبلة التي ستقدم إلى اللجنة وفي العروض الوطنية المقدمة إلى الجزء الرفيع المستوى من دورات اللجنة. ومن المهم أن تعاد العروض الوطنية كجزء من الجلسات العامة للجزء الرفيع المستوى من اللجنة حيث يستطيع الوزراء أن يتعلموا من خبرات بلدان كل منهم. وينبغي أن تتضمن معايير اختيار القصص الناجحة التركيز على النهج التكاملية وعلى الشراكات الجديدة.

١٨ - ولكي تكون للتقارير المقدمة للجنة قيمة مضافة، ولتجنب الازدواجية مع عمليات تقديم التقارير المتعددة الأخرى التي تواجهها البلدان، ينبغي أن يركز تقديم اللجنة للتقارير مستقبلا على النواحي التكاملية من المسائل القطاعية (مثل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو وسائل التنفيذ المتعلقة بالمسائل القطاعية)، بالإضافة إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات. ويمكن أن يُطلب من الأوساط العلمية المساهمة في تطوير منهجيات لتقديم هذه التقارير التكاملية.

١٩ - وينبغي التأكيد على أهمية النهج الإقليمية المتبعة في تبادل التجارب وإعداد التقارير الوطنية والربط الشبكي واتخاذ القرار بشأن مسائل التنمية المستدامة المشتركة. وينبغي أن تعقد حلقات العمل الإقليمية والمشاورات فيما بين جهات التنسيق الوطنية على أساس منتظم لتعزيز تبادل التجارب القطرية وإجراء المناقشات. ومن المطلوب من الأمانة أو اللجان الإقليمية ذات الصلة توفير هذه الفرص والمساعدة في تيسير هذه المناسبات.

للمساعدة في إعداد التقارير الوطنية إلى بعض التعديلات وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية أكثر مرونة حتى تسمح للبلدان بالتعبير عن اهتماماتها وشواغلها الوطنية الخاصة مع المحافظة على بعض الأشكال الموحدة. وترى بعض البلدان أن ورود المبادئ التوجيهية في الربيع أو قبل ذلك سييسر الإيفاء بالموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية إلى الأمانة بحيث تساهم التقارير الوطنية في عمل اللجنة. وسيتزامن هذا التوقيت أيضا، على نحو جيد، مع تقديم التقارير الإحصائية الخاصة بالبلدان وتوفر الموارد البشرية.

١٤ - وهناك حاجة أيضا إلى التوسع في الأسئلة التي تعكس الترابط فيما بين دعوات التنمية المستدامة الثلاث البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وقد اقترح تجنب الأسئلة المفصلة والمتعددة ولا سيما بخصوص بنود الميزانية. وسيكون تقديم بيانات كمية في التقارير مفيدا عند إعداد التقارير للجنة كما سيساعد زيادة استخدام المؤشرات على المستوى الوطني في ذلك الصدد.

١٥ - وتتوفر المعلومات الوطنية حاليا بالانكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية في موقع الأمم المتحدة الشبكي بشأن التنمية المستدامة. ونظرا للقيود المالية لم يمكن ترجمة المعلومات إلى اللغات الأخرى أو إدراج لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى. والهدف هو الحصول على جميع المعلومات المتوفرة بالانكليزية كحد أدنى.

١٦ - ومن المهم تعزيز القيمة المضافة للتقارير الوطنية المقدمة للجنة. وفي ذلك الصدد، يمكن إيجاد صلة بين تقديم اللجنة للتقارير وتقديم التقارير الوطنية استنادا إلى الاتفاقية بالنسبة للمسائل القطاعية التي تغطيها الاتفاقيات. وعليه يمكن أن يركز تقديم اللجنة للتقارير على المسائل الشاملة لعدة قطاعات والجوانب المتكاملة للمسائل

- ٢٠ - وينبغي أن يشمل تقديم التقارير تحليلاً أكثر للتأثير الوطني بدلا عن تقديم تقارير عن الإنجازات فقط.
- ٢١ - ويحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة في وضع أدوات التقييم الذاتي على المستوى الوطني. وينبغي تشجيع تبادل التعليقات بين أمانة اللجنة والبلدان في ذلك الصدد.
- ٢٢ - وبما أنه قد زاد تطوير مؤشرات التنمية المستدامة فينبغي استخدام بيانات كمية في التقارير الوطنية حسب الاقتضاء. ويعتبر إدراج المؤشرات أمراً مفيداً لرصد الإجراءات وتقييمها على الصعيد الوطني بالإضافة إلى تتبع الاتجاهات الوطنية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي ألا تخدم المؤشرات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة سوى الرصد الذاتي وتقييمها على المستوى الوطني، كما ينبغي ألا تستخدم للمقارنة على المستوى الدولي.
- ٢٣ - وينبغي توضيح مدى مساهمة تقديم التقارير إلى اللجنة ومدى إمكانية تطويرها لصالح العملية برمتها.
- ٢٤ - وينبغي أن تضع الأمانة تصوراً للمسائل المقررة وأن تُعد طلبات تقديم التقارير في وقت مبكر قدر الإمكان إذا اعتمدت اللجنة برنامج عمل آخر متعدد السنوات. وينبغي أن يتوافق تواتر التقارير مع برنامج عمل اللجنة وأن تُعدّل المواعيد النهائية لتقديم التقارير وفقاً لذلك حتى يمكن تعزيز أثر اللجنة في اتخاذ القرار. وينبغي استعراض إمكانية استكمال التقارير بانتظام لتجنب تقادم المعلومات.
- ٢٥ - وينبغي أن تبدأ عملية تقديم التقارير ابتداءً بصياغة المبادئ التوجيهية وإرسالها في وقت أسبق من ذي قبل - في ربيع السنة السابقة. وينبغي توفير الوقت الكافي لإعداد التقارير على المستوى الوطني بحيث يتيح اتباع نهج تشاركية، وقيام تنسيق أفضل للإسهامات ومحتوى عالي الجودة.
- ٢٦ - وينبغي أن تتضمن المبادئ التوجيهية أسئلة أقل وأكثر تركيزاً وتكاملية. كما ينبغي تيسير وتبسيط المبادئ التوجيهية لتجنب التكرار وازدواجية الجهود من جانب جهات التنسيق الوطنية. وينبغي أن تدعو المبادئ التوجيهية الحكومية إلى تحديد آراء تطلعية فيما يتعلق بنوايا من المستقبل والأعمال اللازم الاضطلاع بها على مختلف المستويات.
- ٢٧ - ينبغي تعديل المبادئ التوجيهية أو صياغتها بطريقة تجعلها مرنة بحيث تسمح للبلدان بتوضيح ظروفها وشواغلها ومبادراتها الوطنية الخاصة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية مع الإبقاء على الشكل الموحد.
- ٢٨ - وينبغي في بعض البلدان، تعزيز دور جهات التنسيق الوطنية. فيمكن إيلاء الاهتمام لاختيار الوكالات الحكومية غير البيئية التي تؤدي دوراً أساسياً في التخطيط الوطني والتنسيق ولديها القدرات والموارد اللازمة كجهات تنسيق.
- ٢٩ - ثمة حاجة ماسة إلى دعم بناء قدرات جهات التنسيق الوطنية في بعض البلدان من أجل تزويدها بالأدوات اللازمة لتنسيق أنشطة تقديم التقارير الوطنية. ومن المطلوب من اللجنة والأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١ ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و/أو الوكالات المانحة الأخرى النظر في تقديم المساعدة التقنية والمالية في هذا المجال كجزء من برامجها القائمة على الصعيد الوطني.
- ٣٠ - ويتعين على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضع نماذج تدريب لرفع الوعي بالتنمية المستدامة ليستخدمها المسؤولون الحكوميون المشاركون في تقديم التقارير الوطنية عند الاقتضاء. وليس من المهم فقط المحافظة على الذاكرة المؤسسية لجهات التنسيق بل ونقل الخبرة المكتسبة في تقديم التقارير إلى الخلفاء عن طريق التغييرات في الحكومات.

- ٣١ - وفي بعض البلدان، يمكن تعزيز دور المجالس الوطنية أو اللجان الوطنية للتنمية المستدامة في دعم جهات التنسيق الوطنية بما في ذلك تقديم المزيد من الدعم إلى جهات التنسيق في إطار دورها الخاص بتنسيق المساهمة في تقديم التقارير.
- ٣٢ - وينبغي إنشاء ربط شبكي منتظم بين الأمانة وجهات التنسيق الوطنية وفيما بين جهات التنسيق عن طريق البريد الإلكتروني والنشرات غير الرسمية ووسائل الاتصال الأخرى.
- ٣٣ - وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات أمانة اللجنة لإدارة البيانات وتجهيز التقارير المقبلة على نحو أفضل وينبغي توفير الموارد للجنة حتى تصبح المعلومات الوطنية متاحة بالانكليزية لجميع البلدان كحد أدنى.
- ٣٤ - ينبغي أن تحتفظ أمانة اللجنة بالتقارير الوطنية المقدمة من قبل لتحليل الاتجاهات الوطنية مستقبلاً على مدى الزمن.
- ٣٥ - وينبغي تحسين مستوى عمليات التعاون والترابط مع المتطلبات الأخرى لتقديم التقارير. وينبغي إنشاء روابط شبكية وعمليات تنسيق جيدة فيما بين مواقع منظومة الأمم المتحدة الشبكية ذات الصلة. وينبغي أن تُدعى الحكومات إلى إدراج وثائق صنع السياسات الوطنية ووصلات بيانات إلكترونية مع المواقع الحكومية عند تقديم تقاريرها إلكترونياً. كما تشجع هيئات الأمم المتحدة على الاستفادة من التقارير الوطنية كلما كان ذلك مناسباً.

الحواشي

(أ) كان من المقرر أصلاً عقد هذا الاجتماع في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إلا أنه نظراً للأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، كان لا بد من تأجيله ولم يمكن عقده في الدورة الثانية للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية.